قرارات المجلس التنفيذي للمنظمة العربية في اجتماعه الثاني والستين المنعقد بالدوحة (دولة قطر) يومي 24 ـ 25 ذو القعدة 1442 هـ الموافق 05و 2021/07/06 م

القرار رقم 2021/311 م.ت (62): المصادقة على تعديل موعد الاجتماع الثاني والستين للمجلس التنفيذي

أصدر المجلس التنفيذي في اجتماعه الحادي والستين المنعقد عن بعد يومي 11/30 و2020/12/01، قراره رقم 2020/310، بأن يعقد اجتماعه العادي القادم خلال الأسبوع الرابع من شهر مارس 2021 حضوريا وذلك في الدوحة -قطر- تبعا للدعوة الكريمة لسعادة رئيس ديوان المحاسبة بدولة قطر ورئيس المجلس التنفيذي أو عن بعد في حالة عدم تحسن الوضع الصحي العالمي. وتتولى الأمانة التنسيق مع معالي رئيس المجلس لتحديد موعد وفترة الاجتماع ومشروعي جدول أعماله وبرنامجه الزمني.

وبسبب الوضع المتعلق بتطورات فيروس كورونا المتحور، وكذلك لإعطاء اللجان التابعة للمنظمة مزيدا من الوقت لتنفيذ بعض خطط العمل الخاصة بها، فقد تم التنسيق مع رئاسة المجلس على اقتراح تعديل موعد الاجتماع إلى يومي 01 و2021/06/02. حيث قامت الأمانة العامة باستشارة الأجهزة الأعضاء التي وافقت أغلبيتها على التعديل المقترح. وحرصا من ديوان المحاسبة بدولة قطر (الجهاز المستضيف) على توفير الظروف الملائمة للاجتماع الحضوري للمجلس وبعد التنسيق مع السلطات الصحية المختصة في هذا البلد بشأن الإجراءات الوقائية المتخذة لتوفير بيئة صحية آمنة لكل المشاركين بالاجتماع في ظل الظروف الصحية السائدة بكل أنحاء العالم، اقترح الجهاز القطري تعديل موعد الاجتماع وطلب تأجيله إلى يومي 05 و06 يوليو 2021. وقد تم تعميم المقترح على الأجهزة الأعضاء بالمجلس التنفيذي لإبداء رأيهم حوله فتلقت الأمانة العامة إجابات بالموافقة من أجهزة الرقابة الأعضاء بكل من: ليبيا، الكويت، السعودية، المغرب، الأردن، لبنان، العراق والجزائر فيما لم تعبر الأجهزة الأعضاء بكل من سلطنة عمان وموريتانيا عن رأيها.

وبعد المناقشات قرر المجلس المصادقة على الموعد الجديد للاجتماع الثاني والستين في تاريخ انعقاده يومي 05 و06 يوليو 2021.

القرار رقم 2021/312 م.ت (62): النظر في الدراسة التفصيلية حول إمكانية الصرف من احتياطي وفوائض المنظمة.

بعد الاطلاع على الدراسة التفصيلية حول "إمكانية الصرف من احتياطي وفوائض المنظمة" التي أعدتها الأمانة العامة بطلب من المجلس التنفيذي في اجتماعه الواحد والستين (قرار رقم 2020/305)وبعد المناقشة، قرر المجلس تكليف الأمانة العامة باستكمال الدراسة المذكورة من خلال توضيح الضوابط والمتطلبات الخاصة بإمكانية اللجوء لاستعمال احتياطي المنظمة بالتنسيق مع ديوان المحاسبة بدولة الكويت وعرض النتائج التي يتم التوصل إليها على المجلس التنفيذي في اجتماعه القادم.

القرار رقم 2021/313 م.ت (62): تقرير لجنة تنمية القدرات المؤسسية للمنظمة في اجتماعها الثامن عشر المنعقد عن بعد.

استمع المجلس إلى العرض المقدم من ممثل جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان رئيس لجنة تنمية القدرات المؤسسية عن نتائج أعمالها خلال اجتماعها الثامن عشر المنعقد عن بعد، وبعد المناقشة قرر ما يلي:

1. اعتماد التوصيات الصادرة عن اللقاءات العلمية والتدريبية المبرمجة ضمن خطة عمل 2020، والتي تواصل تنفيذها إلى الربع الأول من سنة 2021 (مرفق1)، وتعميمها على جميع الأجهزة الأعضاء وحثها على الأخذ بما تراه مناسبا منها وتتمثل هذه اللقاءات في الآتي:
   - اللقاء التدريبي بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية حول "تقييم السياسات العمومية (GUID 9020)"
   - اللقاء التدريبي بالمملكة المغربية حول "الرقابة على أهداف التنمية المستدامة"
   - اللقاء العلمي بجمهورية السودان حول "البيانات الضخمة (BIG DATA) وتأثيرها على التقارير"
   - اللقاء التدريبي بجمهورية مصر العربية حول "مؤشرات ومعايير الرقابة على أهداف التنمية المستدامة من منظور بيئي"
   - اللقاء التدريبي بسلطنة عمان حول "تطبيق معايير رقابة الالتزام في مجال الرقابة على المشتريات الحكومية"
2. بخصوص متابعة تنفيذ دورة تدريبية عن بعد حول "دور الأجهزة العليا للرقابة في التدقيق في ظل الكوارث"، والتي سبق للدّيوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية تنفيذها حضوريا خلال العام 2019، وأبدى استعداده لتحويلها إلى دورة تعلّم إلكتروني وقام بإعداد البطاقة الوصفية الخاصة بها (مرفق2) أوصى المجلس، بعد أن أثنى على الجهود المبذولة من الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية، بمواصلة التنسيق بين الأمانة العامة والجهاز السعودي لتنفيذ هذه الدورة قبل نهاية العام 2021. مع التركيز على الاستفادة من الدليل الارشادي 5330 بعنوان التدقيق على الكوارث والصادر في 2020 والذي ألغى بموجبه سلسلة المعايير الخاصة بالكوارث (5500- 5510- 5520- 9250)
3. تستبدل عبارة "مكافآت المحاضرين" بعبارة "مخصّصات البدل اليومي للمحاضرين" واعتماد النظام التالي المتبع من قبل مبادرة تنمية الإنتوساي في ضبط نفقات الاستعانة بمحاضرين أو ميسرين:

عند الاستعانة بمحاضر أو ميسر تتحمل المنظمة تكاليف سفره (تذكرة سفر درجة اقتصادية، تأمين السفر، تأشيرة السفر...) إضافة إلى البدل اليومي المعتمد من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويتم وفقا للنسب التالية خصم مبلغ من البدل اليومي في حال تحمل المنظمة لتكاليف الخدمة:

- تكلفة الإقامة: وفقا للنسب المعتمدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- وجبة الفطور: 10 % من المبلغ المتبقي بعد خصم تكلفة الإقامة.
- وجبة الغـداء: 25 % من المبلغ المتبقي بعد خصم تكلفة الإقامة.
- وجبـة العشاء: 25 % من المبلغ المتبقي بعد خصم تكلفة الإقامة.
- الباقـــــــي: 40 % من المبلغ المتبقي بعد خصم تكلفة الإقامة.

4. اعتماد خطة العمل في مجال التدريب والبحث العلمي لسنة 2021 وقد تم تحديد الأجهزة المستضيفة للقاءات العلمية والتدريبية وفقا لما يلي:

اللقاء التدريبي أو العلمي	اسم الجهاز الراغب بالاستضافة	الفترة المقترحة
اللقاء العلمي "تحليل وتقييم الحساب الختامي للدولة"	ديوان المحاسبة بدولة قطر	الربع الأخير من شهر نوفمبر 2021
اللقاء التدريبي "رقابة الجودة على الأعمال الرقابية"	لجنة المعايير المهنية والرقابية بالتنسيق مع الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية	النصف الثاني من شهر نوفمبر أو النصف الأول من شهر ديسمبر 2021
اللقاء التدريبي "الرقابة على الدين العام"	ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين	تحديد الموعد لاحقا
لقاء تدريبي حول موضوع "تدقيق الجهات التي تحصل على دعم مالي من الدولة ".	مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	من 08 إلى 11 نوفمبر 2021
لقاء تدريبي حول موضوع " المحاسبة الحكومية المبنية على اساس الاستحقاق في ضوء المعايير الدولية (IPSAS).	ديوان المحاسبة بدولة الكويت	شهر ديسمبر 2021

5. المصادقة على التقرير المتعلق بورشة العمل حول "التعامل مع المانحين" واعتماد التوصيات الصادرة عنها والآتي ذكرها:
- تشكيل فريق عمل من ممثلي الاجهزة الاعضاء لدراسة بعض من انشطة ومشاريع المنظمة التي سوف يتم تقديمها للمانحين.
- اعداد دليل عمل استرشادي يتضمن خطوات واجراءات عملية وتطبيقية عن كيفية اعداد وتنفيذ مهمة التنسيق مع المانحين وكيفية كتابة مذكرة تفاهم، ومهام ومسؤوليات المنسق، وتفاصيل عن الية متابعة مراقبة تنفيذ المذكرة.
- تزويد المشاركين بنماذج مذكرات تفاهم نفذت او تنفذ حالياً وبقصص النجاح التي تحققت للأجهزة التي تعاملت مع المانحين والعقبات التي واجهتم والدروس المستفادة من تجاربهم.
- الاستعانة بقاعدة بيانات تنمية قدرات الاجهزة الرقابية على الصفحة الالكترونية لـ(تعاون الإنتوساي مع المانحين) التي تضمنت معلومات مفيدة جدا حول مشاريع الدعم التي نفذت على مستوى الاجهزة الرقابية ومن هم الجهات المانحة وموضوع الدعم وفترته الزمنية.
- العمل على مرافقة ممثلي الأجهزة الرقابية بخصوص تأطيرهم بمناسبة توليهم لمهام تصميم وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ممولة من طرف المانحين.

6. المصادقة على المراحل التي تمّ تنفيذها من خطة المنظمة للتعلم الالكتروني بالإضافة إلى التوصيات والبرامج المقترحة (مرفق 3)، كما أوصى بإعداد برنامج لتدريب عدد أكبر من أخصائيي التعلم الإلكتروني ومسيري نظم التعلم لتقديم الدعم الفني عند استخدام منصة التعلم الإلكتروني (LMS).
7. اعتماد كل من الخطة التفصيلية للقاء "الرقابة على أساس المخاطر"، المزمع تنفيذه عبر تقنية التعلم الالكتروني من قبل ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين (مرفق4) والخطة التفصيلية للقاء "رقابة الأداء""، المزمع تنفيذه عبر تقنية التعلم الالكتروني من قبل الديوان العامة للمحاسبة

بالمملكة العربية السعودية (مرفق5) وتفويض الأمانة العامة بمواصلة التنسيق مع الجهاز السعودي لاستكمال شروط تنفيذ الدورة وتكليفها بالتنسيق مع الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية لاستكمال الخطة التفصيلية للقاء "رقابة الالتزام".

8. بخصوص تنفيذ مقترح يتعلّق بإنشاء مجموعات تفكير من أجل استحداث تقنيات جديدة للتدقيق في ظروف استثنائية وإعداد أدلة إجراءات خاصة بذلك، اعتماد توصيات اللجنة التالية:
   - استكمال إنشاء مجموعات التفكير وضبط قائمة أسماء المشاركين فيها.
   - ضبط طريقة التواصل بين أعضاء مجموعات التفكير.
   - تحديد نطاق ومنهجية عمل مجموعات التفكير والبرنامج الزمني لإنهاء أعمالها.
   - ترأس الجهاز العراقي لمجموعات التفكير كعضو من أعضاء لجنة تنمية القدرات المؤسسية.
9. إعتماد نتائج المراحل التي تم تنفيذها في خطة المنظمة في مجال الرقابة على الصناعات الإستخراجية والمصادقة على تنفيذ بقية الخطة.
10. اعتماد الوثيقة الموحّدة المتضمنة لمقترح إنشاء "قاعدة معرفة تنمية القدرات المؤسسية" (مرفق6) وإدراج هذا المقترح كمشروع ضمن المخطط الاستراتيجي للمنظمة 2023-2028 وتنفيذه على مراحل مع توجيه الشكر لفريق العمل الذي أعد هذه الوثيقة لجهوده المبذولة ومقترحاته المقدمة مع ضرورة التعريف بقاعدة البيانات والترويج لها.
11. تكليف لجنة تنمية القدرات باستكمال دراسة مقترحات الأجهزة حول المحاور الفنية التي تم التطرق إليها خلال الاجتماع السنوي عن بعد للجنة تنمية القدرات للإنتوساي وعرض نتائج ذلك على المجلس في اجتماعه القادم. (مرفق7)
12. اعتماد المراحل التي تم إنجازها للإعداد لتنفيذ ورشة العمل حول "التقييم الذاتي للنزاهة - انتوسنت -"، ووافق على مذكرة المفاهيم المتعلقة بها وفق التعديلات المقترحة من ديوان المحاسبة بالكويت (مرفق 8)، وفوض الأمانة العامة استكمال عناصر الخطة التفصيلية للورشة (التنفيذ الحضوري أو عن بعد وعدد المشاركين من الأسوساي). على أن يتم تنفيذ ورشة العمل خلال النصف الثاني من عام 2021.
13. الترحيب بتعيين الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية ممثلا للّجنة ضمن الفريق المكلف بإعداد المخطط الإستراتيجي للمنظمة للفترة 2023-2028.
14. المصادقة على المراحل المنجزة لإعداد التقرير الإقليمي لقياس أداء الأجهزة العليا للرقابة استنادا إلى إطار SAI-PMF، واعتماد البرنامج الزمني المعدل (مرفق 9) للتنفيذ.
15. الموافقة على عقد المؤتمر العلمي السادس الاوروساي-الأرابوساي خلال الفترة الممتدة من 17 إلى 19 مايو 2022 بكييف حول موضوع " رقابة الأجهزة العليا للرقابة على فعالية سياسات التغير المناخي" واعتماد توصية اللجنة بتكليف ديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين بدراسة مقترحات العناصر التفصيلية للملتقى وتحديد نسختها النهائية، وتولّي مهام الإشراف والتنفيذ بالتنسيق مع الأمانة العامة وعرض تجربته في مجال "التدقيق على إجراءات الحدّ من تلوّث الهواء".
16. المصادقة على ما تم إنجازه في إطار الاتفاقية مع الأسوساي واعتماد مشروع خطة العمل (مرفق10) المبرمج تنفيذها خلال عام 2021.
17. الموافقة على ادراج البرامج التالية ضمن خطة التدريب للعام 2021:
   - لقاء تدريبي حول الرقابة على الهدف الفرعي 4-1: ضمان أن يتمتّع جميع الفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام 2030.

- ورشة عمل تطبيقية بالتعاون مع (AFROSAI-E) للاطلاع على "تجارب الأجهزة الأعضاء بشأن توثيق العمل الرقابي".
- ورشة تدريبية حول محتوى دليل رقابة الالتزام.

القرار رقم 2021/314 م.ت (62): تقرير لجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة العربية في اجتماعها السابع عشر المنعقد عن بعد

استمع المجلس إلى العرض المقدم من رئيس لجنة المعايير المهنية والرقابية عن نتائج أعمال هذه اللجنة في اجتماعها السابع عشر عن بعد، وبعد المناقشة قرر ما يلي:

1. اعتماد التقرير النهائي عن نتائج الاستبيان المتعلق بمتطلبات المعايير وفق إطار قياس الأداء (مرفق 11) وتوصياته التالية:

- إعادة عملية التقييم هذه بعد مرور 3 سنوات من صدور هذا التقرير وذلك لمقارنة مستوى التقدم الحاصل في مجال تطبيق معايير الإنتوساي بين فترة وأخرى.
- تشجيع الأجهزة الأعضاء على تطبيق دراسة متكاملة بشأن قياس أداء الجهاز SAI PMF من خلال التقييم الذاتي، التقييم المناظر، التقييم الخارجي، أو التقييم الخليط، وذلك لتحقيق ما جاء بقرار المجلس التنفيذي للمنظمة في اجتماعه السابع والخمسين – المادة 9 – "الاستفادة من عمليات قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة حسب إطار (SAI-PMF) للوقوف على مواطن التحسين في تطبيق معايير الإنتوساي".
- حث الأجهزة الأعضاء في المنظمة على رفع مستوى المشاركة الفعالة في الدراسات المشابهة مستقبلا، لما لتلك الدراسات من فائدة كبيرة في تقييم الوضع الحالي للأجهزة الأعضاء وكذلك لرسم الخطط المستقبلية الهادفة لتطوير الأداء المهني لتلك الأجهزة.
- حث الأجهزة الأعضاء في منظمة الأرابوساي على الدفع أكثر نحو استخدام إطار معايير الإنتوساي كإطار مرجعي عام في العمليات الرقابية في القطاع العام، والعمل قدر الإمكان على تذليل الصعوبات التي تواجه ذلك الهدف، كالسعي لتعديل التشريعات والقوانين بما يسمح بتطبيق معايير الإنتوساي على المستوى الوطني.
- مراجعة الأدلة والإرشادات الرقابية المعمول بها في الأجهزة الأعضاء بشكل دوري وتحديثها وفقا للتحديثات المستمرة بمعايير منظمة الإنتوساي.
- تكثيف البرامج التدريبية والتوعوية بمعايير الإنتوساي بغرض خلق جيل من المدققين ذوو تأهيل مهني عالي في مجال تطبيق معايير الإنتوساي، وكذلك تأهيل مدربين متخصصين بتصميم وتنفيذ تلك البرامج بالتعاون مع مبادرة الإنتوساي للتنمية.
- تشجيع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الأعضاء على القيام بدراسة لتحليل الفجوات ما بين القوانين وأنظمة العمل والأدلة المعمول بها في تلك الأجهزة ومتطلبات إرساء معايير الإنتوساي والاستفادة من تلك الدراسة كما في تجربة ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين حيث تم الاستفادة من تلك الدراسة في سد بعض تلك الفجوات بين ممارساته ومتطلبات المعايير، وبالتالي رفع مستوى التزام الديوان بتطبيق المعايير.
- بشأن الأجهزة التي قدمت خططها المستقبلية لإرساء المعايير، فإننا نوصي بوضع خطط تفصيلية معتمدة من قبل الجهاز المعني بشأن إرساء المعايير غير المستوفاة في هذا الاستبيان، على أن تكون أكثر تحديدا للإجراء المزمع القيام به.
- بشأن الأجهزة التي لم تقدم خطط مستقبلية لإرساء المعايير غير المستوفاة، نوصي بضرورة تزويد الأمانة بذلك لتكوين قاعدة بيانات لدى المنظمة بالوضع الراهن والخطط المستقبلية للجهاز بحيث يمكن متابعة المنجز مستقبلا.

- تعزيز الاهتمام بالمشاريع التي تعنى بمنظومة ضمان الجودة الشاملة، مع التركيز على رقابتي الأداء والالتزام.
- استكمال باقي التوصيات المتعلقة بإرساء معايير الإنتوساي والمعتمدة من قبل المجلس التنفيذي للمنظمة العربية في اجتماعه السابع والخمسين.
- تعميم تجربة ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين على الأجهزة الأعضاء في المنظمة كأحد التجارب الناجحة في مجال إرساء معايير الإنتوساي.

2. بعد الاطلاع على رأي لجنة تنمية القدرات، اعتماد مذكرات المفاهيم للمشاريع التالية:
   - مذكرة مفاهيم ورشة عمل تطبيقية للاطلاع على "تجارب الأجهزة الأعضاء بشأن توثيق العمل الرقابي" ستنفذ بالتعاون مع منظمة الأفروساي الناطقة بالإنجليزية (مرفق 12).
   - مذكرة مفاهيم "دليل توثيق الإجراءات الرقابية" (مرفق 13).
   - مذكرة مفاهيم إعداد دليل لمراجعة الجودة من طرف نظير (مرفق 14).
   - مذكرة مفاهيم " ورشة للمسؤولين المختصين لتبادل الخبرات وتقاسم التجارب والدروس المستفادة بخصوص اعتماد وتطبيق دليل ضمان الجودة بشكل خاص وممارسات الأجهزة في مجال ضمان الجودة بشكل عام" (مرفق 15).

   واعتماد استبيان تفعيل معايير التوثيق وتكليف الأمانة العامة بتعميمه على الأجهزة الأعضاء وتجميع الإجابات وإحالتها إلى الفريق المكلف بمعالجتها.

3. المصادقة على مصفوفة بيانات المختصين في ضمان الجودة (مرفق 16) وتكليف الأمانة العامة بتعميمها على الأجهزة الأعضاء للإجابة عليها وتحويل هذه الإجابات الى الفريق المكلف لمعالجتها وإعداد تقرير في ذلك يعرض على المجلس التنفيذي في اجتماعه القادم.
4. اعتماد مذكرة مفاهيم الخدمات الاستشارية (مرفق17) وتكليف الأمانة العامة بتعميمها على الأجهزة الأعضاء وحثهم على الاستفادة منها.
5. الاذن بنشر المقالات التي يتم إعدادها من قبل أعضاء اللجنة بموقع المنظمة وصفحة التواصل الاجتماعي.
6. بعد الاطلاع على رأي لجنة تنمية القدرات، اعتماد مذكرة مفاهيم ورشة العمل حول رقابة الالتزام (مرفق 18) ومذكرة مفاهيم تنفيذ مهمة رقابية نموذجية تتعلق بالرقابة المالية وفقا لدليل الرقابة المالية المعدّ من قبل المنظمة (مرفق 19).
7. المصادقة على النظام الداخلي للجنة (مرفق 20).
8. اعتماد الوثيقة النهائية لدمج مذكرة "إطار المقالات" ومذكرة "اجراءات جوده منتجات / إصدارات لجنه المعايير المهنية والرقابة" (مرفق 21).
9. اعتماد النسخة النهائية من ترجمة الدليل الإرشادي للإنتوساي 5330 المعدلة وفقا لمرئيات اللجنة.
10. الموافقة على تعيين ممثل محكمة المحاسبات بالجمهورية التونسية كممثل للّجنة ضمن الفريق المكلف بإعداد المخطط الإستراتيجي للمنظمة للفترة 2023-2028.

11. الترحيب بمقترح مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بإعداد دليل إرشادي لتقييم السياسات العمومية والمصادقة على مذكرة المفاهيم بخصوص المشروع والموافقة على تعيين ممثل المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية في لجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة للمشاركة والتنسيق في هذا المشروع.

القرار رقم 2021/315 م.ت (62): تقرير لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة في اجتماعيها الرابع الاستثنائي عن بعد والخامس عن بعد:

استمع المجلس إلى العرض المقدم من رئيس لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة عن نتائج أعمال هذه اللجنة في اجتماعيها الرابع الاستثنائي والخامس المنعقدين عن بعد، وبعد المناقشة قرر ما يلي:

1. المصادقة على المنهجية المعتمدة في اعداد عرضي المنظمة في منتدى الاسكوا لعام 2021 والمتمثل في اختيار تجربتين أو ثلاثة من بين الأجهزة التي:
   - ترغب في تقديم عرض في المنتدى
   - نشرت تقارير مراجعة جاهزية حكوماتها
   - تضمنت أعمالها الرقابية أكبر عدد من المحاور التي تشملها عملية الرقابة على الجاهزية
   - تابعت نتائج التوصيات

واعتماد نتائج المشاركة في هذا المنتدى والتوصيات التالية المنبثقة عنه:

*ضرورة توفر الأمور الثلاثة التالية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ليكون لها دور فعّال ومساند للحكومات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030:

- الصلاحية الواضحة وفقاً للقانون لتمكينها من القيام بعملها بشكل شفاف وتعاوني من دون أي تضارب بالصلاحيات
- الكفاءة والقدرات البشرية المؤهلة. ويمكن في هذا الإطار للأرابوساي والإنتوساي أن يلعبا دوراً بارزاً من خلال توفير التوجيه والتدريب لتمكين الكوادر من القيام بعمليات التدقيق في متابعة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتقديم التوصيات في هذا الصدد
- إدراك أصحاب المصلحة بما في ذلك أجهزة الدولة ومنظمات المجتمع المدني وغيرهم، لأهمية وفاعلية دور أجهزة الرقابة واستعداد تلك الأطراف على التعاون معها من خلال توفير البيانات والمعلومات اللازمة لتسهيل القيام بأعمال التدقيق والمتابعة الفاعلة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

*أوصت الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الدول العربية بما يلي لتسريع تنفيذ خطة 2030:

- إعداد استراتيجية وطنية تُعنى بتحقيق أهداف التنمية المستدامة
- الاستمرار في رفع مستوى الوعي بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومبادئها
- تحديد مسؤوليات واضحة لكافة الكيانات الحكومية المسؤولة عن تنفيذ ورصد ومتابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030
- تأمين التمويل اللازم لتنفيذ هذه الخطة
- تطوير أنظمة الرصد لمتابعة التقدم المحرز في التنفيذ

2. بعد الاطلاع على رأي لجنة تنمية القدرات، اعتماد مذكرة المفاهيم حول ورشة التدريب والرقابة التعاونية (مرفق 22) المتعلقة بالهدف الفرعي 4-1 ومذكرة المفاهيم المتعلقة بالمنتدى الدولي حول التجارب الرائدة والممارسات الجيدة في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة (مرفق 23) المزمع تنظيمه خلال عام 2022 والموافقة على تكليف ديوان المحاسبة بدولة الكويت بمهمة الإشراف والتنسيق لورشة التدريب ومهمة الرقابة التعاونية.

3. تفويض اللجنة لتحديد منهجية ومعايير في اختيار قصص النجاح والتجارب في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة والإذن بنشرها.

4. اعتماد توزيع الأعمال بين أعضائها (مرفق 24)

5. المصادقة على تعديل المادة الثامنة من اللائحة التنظيمية للجنة كما يلي:

> **" المادة الثامنة**
>
> **جدول الأعمال**
>
> 1- يعدّ رئيس اللجنة بالتنسيق مع الأمانة العامة وقبل موعد كل اجتماع، مشروع جدول الأعمال وتوافى به الأجهزة الأعضاء في اللجنة قبل تاريخ انعقاد الاجتماع بشهر على الأقل. ويجب أن يتضمن مشروع جدول الأعمال الموضوعات الداخلة في نطاق اختصاصات اللجنة لا سيما:
>
> *إعداد خطة العمل السنوية (حصر البرنامج السنوي لعمل اللجنة).
>
> *إعداد تقرير نشاطها السنوي.
>
> 2- تصادق اللجنة في بداية كل اجتماع لها على جدول أعمالها".

6. الموافقة على تعيين الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية ممثلا للّجنة ضمن الفريق المكلف بإعداد المخطط الإستراتيجي للمنظمة للفترة 2023-2028.

القرار رقم 2021/316 م.ت (62): تقرير لجنة المخطط الاستراتيجي للمنظمة في اجتماعها الثالث عشر المنعقد عن بعد:

استمع المجلس إلى العرض المقدم من رئيس لجنة المخطط الاستراتيجي عن نتائج أعمال هذه اللجنة في اجتماعها الثالث عشر عن بعد، وبعد المناقشة قرر ما يلي:

1. المصادقة على منهجية إعداد المخطط الاستراتيجي للفترة 2023-2028 والتوزيع الزمني لتنفيذها (مرفق 25) والإذن بتنفيذها وفق البرنامج المحدد.
2. المصادقة على التوصيات المقترحة التالية لمن لم يقم بذلك:

- ضرورة قيام هياكل المنظمة بدمج نتائج متابعة إنجازات الخطة الاستثنائية مع الخطة التشغيلية وربط المشاريع مع الاولويات الفرعية لإبراز الجهد الذي قامت به خلال سنة 2020.
- التأكيد على هياكل المنظمة بضرورة توضيح الموقف من المشاريع التي لم تنفذ خلال عام 2020 ولم يتم ترحيلها الى خطة سنة 2021 وهل تم الغاؤها بشكل نهائي وبيان سبب ذلك.
- ضرورة التزام هياكل المنظمة بتقديم نتائج تنفيذ خططها التشغيلية وفقاً للنموذج رقم (2) المعتمد في تفريغ المعلومات لاسيما في حقلي المعوقات والأسباب التي حالت دون تنفيذ البرامج المرتبطة بالأولوية الفرعية بشكل كامل وحقل السيناريوهات البديلة لتنفيذ تلك البرامج.
- ضرورة وضع مؤشرات تعكس النتيجة او الأثر المرتقب من تنفيذها، والتأكيد على مراعاة توزيع برمجة المشاريع على مدار السنة دون التركيز في عملية التنفيذ على نهاية السنة.
- التأكيد على قيام هياكل المنظمة بتزويد لجنة المخطط الاستراتيجي بتقارير نصف سنوية تعكس نتائج تنفيذ الخطة التشغيلية وتضمينها بأهم المعوقات التي حالت دون تنفيذ المشاريع المرتبطة بالأولويات الإستراتيجية الفرعية المكلفة بها، ليتسنى للجنة إعداد تقرير حول نتائج تنفيذ الخطط التشغيلية إلى لجنة متابعة المخطط الاستراتيجي، على ان يتم تزود اللجنة بنتائج تنفيذ الخطة التشغيلية للستة أشهر الاولى من سنة 2021 في موعد اقصاه 2021/7/31.
- ضرورة عرض ملاحظات لجنة المخطط الاستراتيجي حول انجازات هياكل المنظمة وخططها التشغيلية على رؤساء الهياكل المعنية للرد عليها وعرض ذلك على لجنة المتابعة لدراستها وتقديم التوصيات في شأنها.

القرار رقم 2021/317 م.ت (62): تقرير لجنة متابعة تنفيذ المخطط الاستراتيجي في اجتماعها الخامس عن بعد:

بعد ان استمع المجلس الى العرض المقدم من ممثل سعادة رئيس المجلس التنفيذي الذي يترأس لجنة متابعة المخطط الاستراتيجي للمنظمة، عن نشاط اللجنة خلال اجتماعها الخامس عن بعد، وبعد المناقشة قرر ما يلي:

1. اعتماد نتائج تنفيذ المخطط الاستراتيجي لسنة 2020 والخطط الاستثنائية بعد تعديلها من الهياكل المعنية وفق ملاحظات لجنة المخطط التي تم الاتفاق عليها.
2. اعتماد أنشطة الخطط التشغيلية لمختلف هياكل المنظمة لسنة 2021 بعد تعديلها من الهياكل المعنية وفق ملاحظات لجنة المخطط التي تم الاتفاق عليها.
3. اعتماد الضوابط والشروط الآتي ذكرها بخصوص المشاريع التي يتم تمويلها من خارج الموارد العادية للمنظمة:

- الاقتصار بالنسبة للفترة المتبقية من سنة 2021 على تنفيذ اللقاءات والفعاليات عن بعد.
- ترحيل المشاريع والأنشطة التي تتطلب مشاركة الأجهزة من خلال الحضور إلى سنة 2022.
- تحديد المشاريع والأنشطة التي تتطلب مشاركة الأجهزة من خلال الحضور من قبل رؤساء اللجان المعنية بالتشاور مع الأعضاء المسؤولين عن التنفيذ.
- إعادة النظر من قبل رؤساء المشاريع في تكلفة المشاريع المبرمجة بناء على ما سبق وذلك بالتنسيق مع الأمانة العامة.
- تنفيذ اللقاءات الحضورية في مقر الأمانة العامة في حال لم يتيسّر استضافتها من قبل أحد الأجهزة الأعضاء وذلك بالتنسيق مع الأمانة العامة.

القرار رقم 2021/318 م.ت (62): المبادرات التطويرية المقترحة من رئاسة المجلس التنفيذي.

بعد استعراض حزمة المبادرات التطويرية المقترحة من قبل سعادة رئيس المجلس التنفيذي للمنظمة، تقدم المجلس لسعادته بأخلص عبارات الشكر والتقدير مثمنا جهوده الرامية للارتقاء بقدرات المنظمة وأدائها. وقرر المجلس تفعيل هذه المبادرات وفق ما يلي:

1- تشكيل مجموعة عمل للرقابة على تكنولوجيا المعلومات برئاسة ديوان المحاسبة بدولة قطر وعضوية الأجهزة الأعضاء في كل من: الأردن- العراق - سلطنة عمان – ليبيا. وتعمل على تحقيق الأهداف التالية:
   - دعم وتطوير ونقل المعرفة في مجال التدقيق على تكنولوجيا المعلومات.
   - تعزيز المعرفة بالرقابة على تكنولوجيا المعلومات من خلال البرامج والأنشطة التدريبية.
   - مساعدة الأجهزة الرقابية العربية على تبادل الخبرات فيما بينها.
   - الاستفادة من مخرجات فرق العمل المشكلة من قبل منظمة الإنتوساي.
   - تسهيل عمليات تدقيق تكنولوجيا المعلومات المتزامنة والمشتركة بين الأجهزة.

   وتقدم مجموعة العمل تقريرا بشأن نتائج أعمالها يعرض على المجلس التنفيذي في اجتماعه القادم.

2- اتاحة منهجية المراجعة على المشاريع الرأسمالية المطورة من قبل ديوان المحاسبة بدولة قطر لفائدة الأجهزة العربية من خلال:
   - تنظيم دورة تدريبية عن بعد وتسجيل المحاضرات وحفظها الكترونيا.
   - إنشاء قاعدة معلومات الكترونية تحتوي على نسخة الكترونية من المنهجية وتسجيل للمحاضرات التي تم عقدها أثناء الدورة التدريبية واتاحتها من خلال الموقع الالكتروني للمنظمة.

3- إنشاء موقع الكتروني خاص بمجلة الرقابة المالية للمنظمة العربية وفقا لخطة عمل يتم الاتفاق بشأنها بين ديوان المحاسبة بدولة قطر والأمانة العامة مع تحديد الكلفة التشغيلية المترتبة عن هذه المبادرة.

4- إعداد سلسلة أفلام تعريفية بالمنظمة تتضمن الآتي:
   - فيلم تعريفي عام عن المنظمة باللغتين العربية والإنجليزية.
   - فيلم تعريفي عن لجان المنظمة وأبرز المشاريع التي تنفذها باللغتين العربية والإنجليزية.
   - فيلم خاص بالمشاركة في الإنكوساي 24 القادم في البرازيل باللغة العربية والإنجليزية.
   - فيلم يبرز التعاون الثنائي بين المنظمة العربية والمنظمات الأخرى.

5- دراسة المقترح المتعلق بقواعد وضوابط العمل والتنسيق بين رئاسة المنظمة والأمانة العامة ونظام متابعة الأنشطة وفقا لمقتضيات النظام الأساسي للمنظمة وعرض نتائج ما يتم التوصل إليه على المجلس التنفيذي في اجتماعه القادم.

6- تكليف الأمانة العامة بدراسة مقترح تخصيص يوم للعمل الرقابي تهدف إلى توضيح الجوانب الآتي ذكرها:
   - تحديد آراء الأجهزة الأعضاء بالمنظمة بشأن الموضوع والتسمية المقترحة.

- استشارة جامعة الدول العربية بشأن الإجراءات التي يتطلبها تفعيل هذا المقترح.
- رصد تجارب المقارنة لدى المنظمات النظيرة في هذا الخصوص.

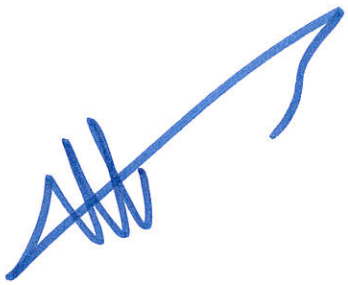

القرار رقم 2021/319 م.ت (62): اعتماد الحساب الختامي لسنة 2020

بعد الاستماع إلى تقرير لجنة الرقابة المالية حول مشروع الحساب الختامي لسنة 2020 وإلى التوضيحات المقدمة في شأنه التي عرضتها الأمانة العامة، وبعد المناقشة قرر المجلس ما يلي:

- اعتماد الحساب الختامي لسنة 2020.
- تكليف الأمانة العامة بتقديم مقترح حول الحلول الممكنة لاعتماد الموازنة التقديرية قبل بداية السنة المالية المعنية وعرضها على المجلس في اجتماعه القادم.

القرار رقم 2021/320 م.ت (62): تسمية الأجهزة التي ستستفيد من المنحة المالية للمشاركة في اللقاءات التي ستنظم سنة 2021

بعد دراسة المذكرة التي أعدتها الأمانة العامة بخصوص هذا الموضوع، قرر المجلس أن تستفيد من المنحة المالية أجهزة الرقابة في كل من الأردن والسودان وسوريا ولبنان وموريتانيا واليمن وفلسطين. وأكد المجلس على أن تكون الاستفادة من المنحة المالية مرتبطة بالتزام الأجهزة بالتسديد المنتظم لمساهماتها وذلك حفاظا على الموارد المتاحة للمنظمة وضمانا لاستدامتها.

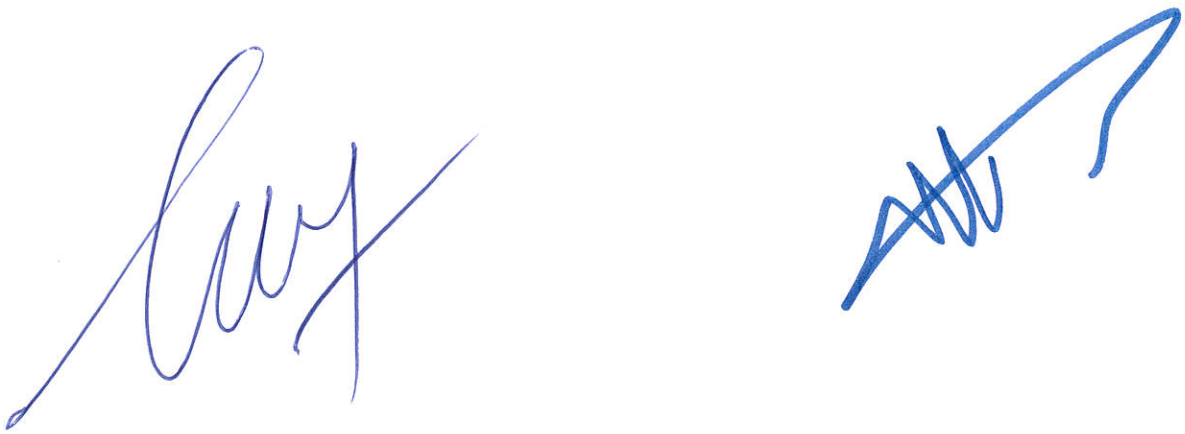

القرار رقم 2021/321 م.ت (62): اعتماد الموازنة التقديرية لسنة 2021

قرر المجلس اعتماد الموازنة التقديرية للمنظمة لسنة 2021 بمبلغ اجمالي 240.003 دولارا أمريكيا وفق ما يلي:

I- تقديـــر النفقات

بالدولار الأمريكي

الأبـــواب والبنـــود	موازنة 2021
❖ **الباب الأول:** النفقات الجارية	
- **البنـــد الأول :** الرواتب والأجور والمكافآت	115.303
- **البنـــد الثاني :** المصروفات العامة	20.000
- **البنـــد الثالث :** نفقات السفر والاستقبال	35.000
- **البنـــد الرابع :** نفقات المجلة	0,00
- **البنـــد الخامس :** نفقات التدريب	44.800
- **البنـــد السادس :** نفقات البحث العلمي	2.200
إجمالي الباب الأول	**217.303**
❖ **الباب الثاني:** النفقات الرأسمالية	22.700
❖ **الباب الثالث:** الفائض المقدر	0,00
المجمـــــوع	**240.003**

II - تقدير الإيـــرادات

بالدولار الأمريكي

الأبـــواب	2020
البـاب الأول : مساهمات الأجهزة الأعضاء	162.000
البـاب الثاني: الاعانات والتبرعات	-
البـاب الثالث: إيرادات أخرى متنوعة:	
- فوائد بنكية	22.980
- استبعاد بعض الأصول	4.000
المجمـــــوع	**188.980**

- النقص في الموارد مقارنة بالنفقات بـ 51.023 دولار أمريكي يتم تمويله من الفائض المتراكم من السنوات السابقة.
- يرخص للأمانة العامة استبعاد الأصول غير المتداولة المحتفظ بها بغرض البيع الآتي ذكرها، دون تقييم، نظرا لتكلفة التقييم المرتفعة مقارنة مع سعر البيع، على أن تتم عملية الاستبعاد خلال سنة 2021:

الأصول المعدة للبيع	الكمية	رقم الجرد	تاريخ الشراء
- حاسوب مكتبي HP 2031 وطباعة HP LASER-JET P 1102	01	(692)	2010/12/31
- حاسوب محمول HP 4520	01	(693)	2011/08/31
- حاسوب محمول نوع HP 630	02	700	2012/09/20
- طباعة HP LASER-JET P 1102	01	(703)	2012/12/31
- حاسوب مكتبي HP PRO 3500	02	(712/2 و1)	2014/12/31
- حاسوب مكتبي HP TOUCHE SMART	02	(710/2 و1)	2014/12/31
- حاسوب محمول HP 15-R118NK/I5-4210U	01	(711/3)	2014/12/31
- حاسوب محمول HP 15-P107NK/I7-4510U	01	(711/2)	2014/12/31

- يتم الغاء اقتناء القسط الثاني من المنظومة المعلوماتية والتوجه نحو إيواءها لدى أحد شركات الإتصالات المختصة وتحميل نفقات هذه الخدمات ضمن الأعباء الجارية للمنظمة.
- تكليف الأمانة العامة بإعداد دراسة مقارنة مع المنظمات النظيرة حول الكلفة التشغيلية الخاصة بموظفي الأمانة العامة والتكاليف التي تتحملها محكمة المحاسبات التونسية لفائدة المنظمة.

القرار رقم 2021/322 م.ت (62): عرض تقارير الأجهزة عن مشاركاتها في أعمال اللجان ومجموعات العمل المنبثقة عن منظمة الإنتوساي

بعد أن اطلع المجلس على التقارير المقدمة من سعادة رئيس ديوان المحاسبة بدولة قطر رئيس المجلس التنفيذي ومعالي رئيس ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق وكالة النائب الأول لرئيس المجلس التنفيذي ومعالي رئيس الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية النائب الثاني لرئيس المجلس التنفيذي ومعالي رئيس مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ومعالي رئيس ديوان المحاسبة بدولة الكويت ومعالي رئيس جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان ومعالي رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية ومعالي رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في الجمهورية اليمنية حول مشاركة أجهزتهم في أعمال بعض اللجان ومجموعات عمل الإنتوساي.

1 ـ عبر المجلس عن شكره وتقديره لأصحاب السعادة والمعالي رؤساء الأجهزة سالفي الذكر لإفادة المجلس التنفيذي بتقارير أجهزتهم حول المشاركات في اللجان ومجموعات عمل الانتوساي.

2 ـ إدراج التقارير على موقع المنظمة على شبكة الانترنت.

3 ـ حث الأجهزة الأعضاء التي تشارك في اجتماعات لجان ومجموعات عمل الانتوساي على موافاة الأمانة العامة بتقارير حول مشاركاتها بهدف عرضها على المجلس التنفيذي وتعميم الاستفادة منها.

القرار رقم 2021/323 م.ت (62): المصادقة على الخطة التفصيلية للتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)

في إطار مذكرة التفاهم بين الأرابوساي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، أعدت الأمانة العامة بالتنسيق مع ممثل اللجنة، خطة العمل لهذه المذكرة للفترة يناير 2021 إلى يونيو 2022.

وبعد المناقشة وتبادل الرأي بين أعضاء المجلس، اعتمد المجلس هذه الخطة (مرفق 26).

القرار رقم 2021/324 م.ت (62): التعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو)

بمبادرة من الأمانة العامة للمنظمة وفي إطار السعي لإرساء تعاون مثمر بين منظمتنا والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلـــوم (الألكسو)، اطلع المجلس على مشروع مذكرة التفاهم التي تم إعدادها بالتنسيق بين رئاسة المجلس التنفيذي والأمانة العامة والمنظمة المذكورة والتي تتضمن تصورا عاما للتعاون في إطار خطة التنمية المستدامة للعام 2030.

وبعد المناقشة وتبادل الرأي بين أعضاء المجلس، اعتمد المجلس مذكرة التفاهم (مرفق 27) وفوض إلى معالي الأمين العام التوقيع على هذه المذكرة والتنسيق مع منظمة الألكسو والاتفاق على الخطة التفصيلية لهذه المذكرة بعد تجميع مقترحات الأجهزة الأعضاء حول الأنشطة المقترح تنفيذها في إطار هذه المذكرة.

القرار رقم 2021/325 م.ت (62): تحديد موعد الاجتماع العادي القادم للمجلس

قرر المجلس أن يعقد اجتماعه العادي القادم خلال الربع الأول من سنة 2022 حضوريا في الدوحة - قطر - تبعا للدعوة الكريمة لسعادة رئيس ديوان المحاسبة بدولة قطر رئيس المجلس التنفيذي أو عن بعد في حالة عدم تحسن الوضع الصحي العالمي. وتتولى الأمانة التنسيق مع معالي رئيس المجلس لتحديد موعد وفترة الاجتماع ومشروع كل من جدول الأعمال والبرنامج الزمني.

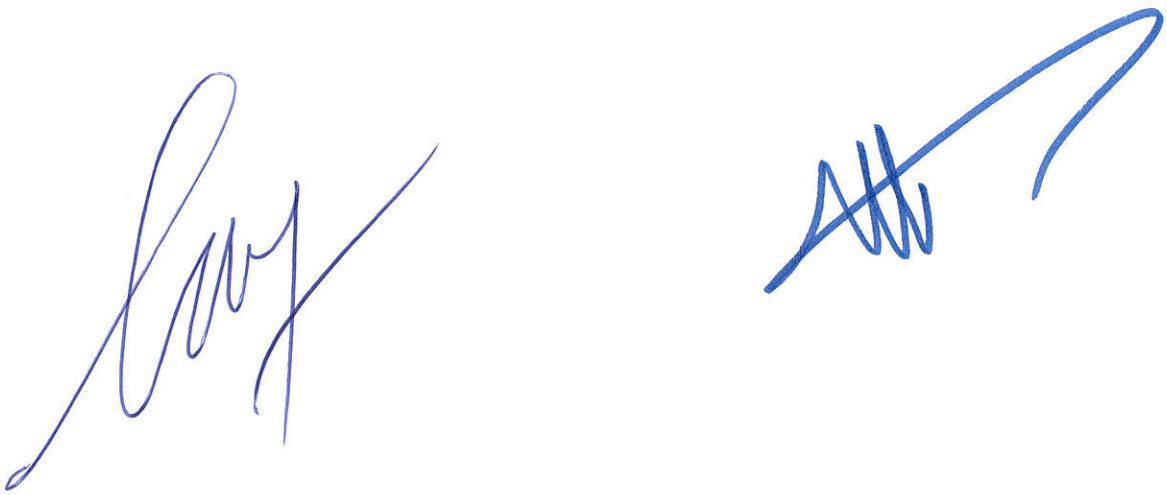

القرار رقم 2021/326 م.ت (62): توجيه برقية شكر وعرفان إلى حضرة صاحب السمو أمير دولة قطر

قرر المجلس التنفيذي رفع برقية شكر وعرفان إلى حضرة صاحب السمو الشيخ/ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، على ما حظيت به الوفود المشاركة من طيب الوفادة وكرم الضيافة طيلة إقامتها في رحاب الأرض الطيبة بدولة قطر.